المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

13-11-2025

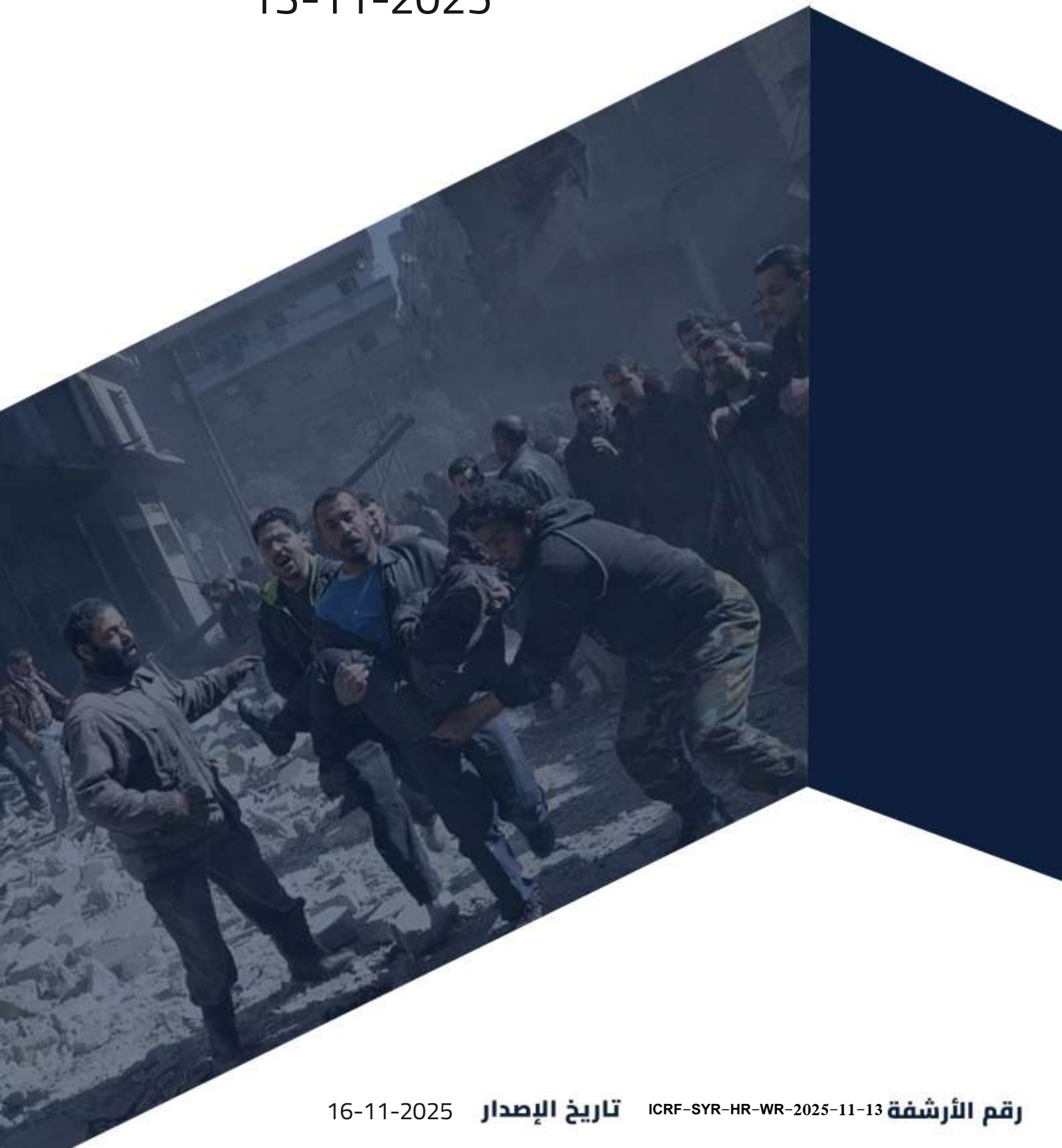

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-11-13 تاريخ الإصدار 16-11-2025

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي

يعكس التقرير استمرار التصعيد البنيوي في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مع تسجيل ارتفاع كمي ملحوظ في عدد الانتهاكات مقارنة بالفترة السابقة، إذ بلغ إجمالي الانتهاكات **797 انتهاكًا** مقابل استقرار نسبي في عدد الأحداث **(131 حدثًا)**، ما يشير إلى تحوّل نوعي في نمط الانتهاك نحو **تركيز أكبر للعنف داخل الواقعة الواحدة**، وانتقاله من الطابع العسكري المباشر إلى **طابع مؤسسي ومجتمعي متعدد الجهات.**

وتُظهر البيانات أن الانتهاكات باتت أكثر تركيبًا من حيث التكرار داخل الحادثة الواحدة، وأكثر تشابكًا من حيث الجهات المنفّذة، إذ سُجلت انتهاكات من **الحكومة السورية(361)** ، **المجموعات المسلحة الرديفة (262)**، **الحكومة الإسرائيلية(134)** ، إضافة إلى **التحالف الدولي (16)** و**الحكومة التركية(24)** ، في دلالة على استمرار تدهور منظومة الحماية وتعدد مصادر الخطر.

المؤشرات الرقمية العامة

المؤشر	الفترة الحالية	ملاحظات
إجمالي الأحداث	131	استقرار عددي لكن بزيادة كثافة الانتهاكات داخل كل حدث
إجمالي الانتهاكات	797	ارتفاع في الحجم الكلي مقارنة بالفترة السابقة غير الموثّقة هنا
عدد المحافظات المتأثرة	14 محافظة	انتشار جغرافي واسع
معدل الانتهاكات لكل حدث	**6.08**	استمرار ارتفاع السلوكيات الضارة داخل الواقعة

يظهر ثبات نسبي في عدد الأحداث، مقابل **ارتفاع الانتهاكات المركّبة داخل كل حادثة**، ما يعكس زيادة في خطورة كل واقعة على حدة، بدلًا من انتشار أوسع للوقائع.

الضحايا

إجمالي المعتقلين تعسفيًا	999
إجمالي الجرحى	153
إجمالي القتلى	20
إجمالي المخطوفين/المختفين	12
إجمالي الحالات غير المحددة	25

المؤشرات النوعية حسب المحاور الخمسة

الفئة الحقوقية	النسبة التقديرية من الإجمالي	التفسير
انتهاكات جسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية	≈ 45–50%	قتل خارج القانون، اعتقال تعسفي، تعذيب، إخفاء قسري، استهداف مدنيين
انتهاكات مجتمعية وهيكلية	≈ 30–35%	الترويع، خطاب الكراهية، العنف المجتمعي، استهداف قائم على الهوية
انتهاكات مؤسساتية وبنيوية	≈ 15–20%	فشل بالمساءلة، قرارات تعسفية، غياب القانون، تقويض الحوكمة

- الطابع الدموي بقي مهيمنًا، مع توسع ملحوظ في **الأدوات غير العسكرية** للانتهاك، خصوصًا: التخويف، التمييز، التضييق الإداري، وانتشار سلطات موازية.
- استمرار انتقال مركز الثقل الحقوقي نحو **الجنوب والوسط**، مع احتفاظ الشمال بوتيرة عالية، بينما تبقى محافظات الشرق أقل توثيقًا رغم ارتفاع المخاطر فيها.
- تتحمل الحكومة السورية والمجموعات الرديفة مجتمعتين **623 انتهاكًا من أصل 797 (78%)**، ما يرسّخ الطابع البنيوي والمؤسسي للعنف.

القراءة الحقوقية العامة

- ارتفاع الكثافة داخل الحادثة الواحدة يشير إلى تحول نوعي في الانتهاكات، وتزايد الطابع المؤسسي والممنهج.
- المسؤولية الأكبر تقع على الحكومة السورية والمجموعات الرديفة بنسبة **78%** من مجمل الانتهاكات.
- إسرائيل والتحالف الدولي نفّذا **150 انتهاكًا** (19%)، معظمها في القنيطرة والشرق السوري.
- المؤسسات الرسمية تفقد دورها الرقابي، وتتحول تدريجيًا إلى أدوات تنفيذ للضغط والقمع.
- تعدد الفاعلين وتكرار الأنماط للأسبوع الرابع يعكس اتساع الانتهاكات نحو سلوك ممنهج، يرقى إلى مؤشرات **جرائم ضد الإنسانية** وفق المادة (7) من نظام روما الأساسي.

الخلاصة

تشير مجموع المؤشرات إلى استمرار التدهور الحاد في حماية المدنيين داخل سوريا، مع تصاعد الأنماط المركّبة للانتهاكات، واتساع المسؤولية بين جهات حكومية وغير حكومية. وتكشف الأرقام أن العنف أصبح أكثر تركّزًا، وأكثر مؤسسية، وأكثر استهدافًا للمدنيين داخل البيئة الإدارية والخدمية والمجتمعية، وليس فقط ضمن العمليات العسكرية المباشرة. وإجمالًا، تعكس هذه الاتجاهات اتساع رقعة الخطر الحقوقي وتراجع منظومة الحماية إلى أدنى مستوياتها منذ بداية العام.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

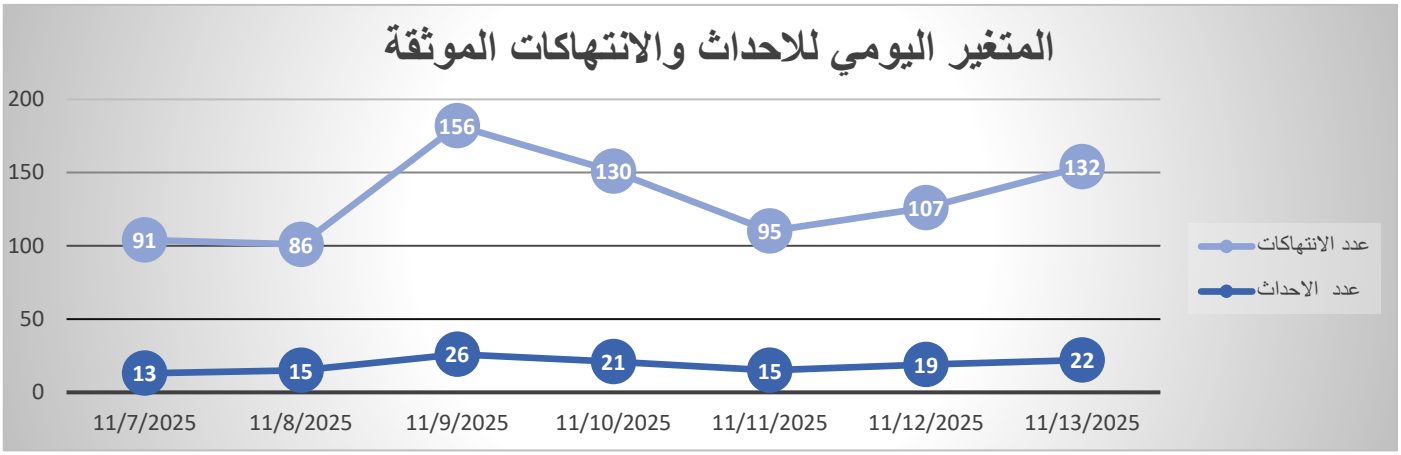

يُظهر الرسم البياني للمتغير اليومي للأحداث والانتهاكات الموثقة خلال الفترة (7–13 تشرين الثاني/نوفمبر 2025) اتجاهاً متقلباً يعكس هشاشة البيئة الأمنية وتعدد مصادر التهديد في مناطق مختلفة من البلاد. يتّضح من القراءة العامة أنّ حجم الانتهاكات لا يرتبط دائمًا بعدد الأحداث، بل بطبيعة كل حدث وكثافة السلوكيات الضارة المرتكبة ضمنه.

- **ذروة الانتهاكات – 9 تشرين الثاني/نوفمبر**: شهد يوم **9 تشرين الثاني** أعلى مستوى مسجّل من الانتهاكات خلال الفترة، حيث بلغ العدد **156 انتهاكًا** ضمن **26 حدثًا**.
- **مرحلة الانخفاض النسبي – 10 و11 تشرين الثاني**، بعد الذروة، يُظهر الرسم انخفاضًا تدريجيًا: **130 انتهاكًا** في 10 تشرين الثاني و**95 انتهاكًا** في 11 تشرين الثاني
- **تصاعد جديد في 12–13 تشرين الثاني**، يسجّل الرسم **عودة واضحة للتصاعد: 107 انتهاكات** في 12 تشرين الثاني و**132 انتهاكًا** في 13 تشرين الثاني

وفق قراءة المؤشر اليومي، تظهر الدلالات التالية:

أ. **استمرار هشاشة الوضع الأمني**: تذبذب الانتهاكات بين الارتفاع والانخفاض يشير إلى أن البيئة الأمنية غير مستقرة وقابلة للتقلب السريع.

ب. **تعدد الجهات الفاعلة**: الذروات غالبًا ما ترتبط بتعدد مصادر العنف وليس جهة واحدة، وهو ما تُظهره البيانات اليومية.

ج. **اتساع نطاق الانتهاكات المركّبة**: ارتفاع الانتهاكات في أيام محددة رغم عدد أحداث أقل يؤكد أن المدنيين يتعرضون لانتهاكات متداخلة ضمن الحدث الواحد.

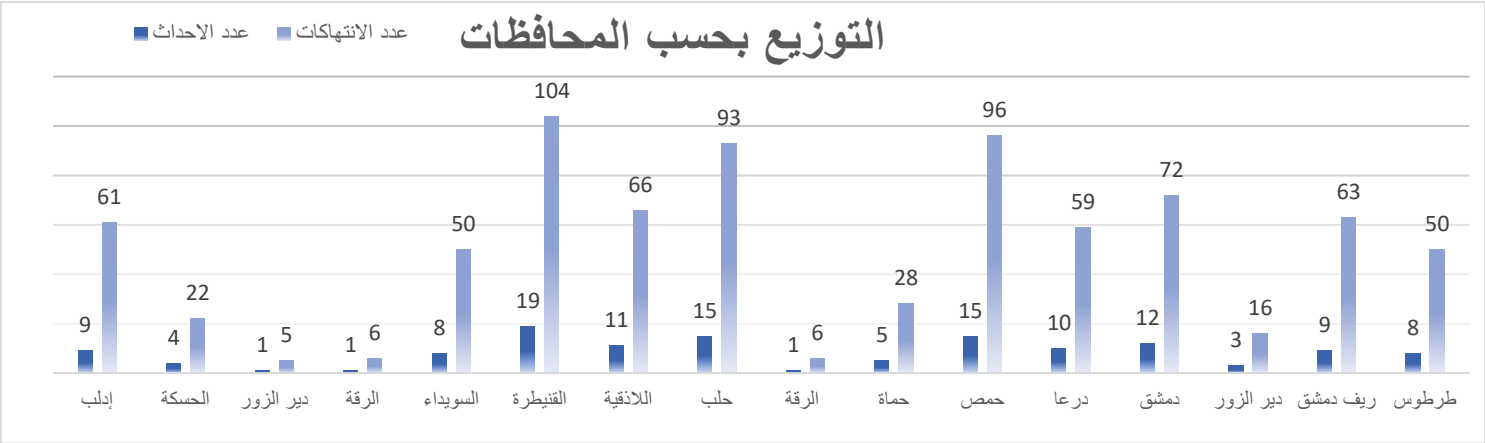

يعكس التوزيع الجغرافي للانتهاكات الموثّقة عبر المحافظات خلال الفترة الحالية استمرار اتساع نطاق التهديدات التي يتعرض لها المدنيون، مع تباينات واضحة في حجم وخطورة الانتهاكات بين المناطق. وتُظهر البيانات أن مستوى التعرّض للضرر لا يرتبط فقط بعدد الأحداث المسجّلة، بل بطبيعة الانتهاكات داخل كل حدث، وبتعدد الجهات المسيطرة في كل محافظة، وبمستوى الاحتكاك العسكري أو الأمني فيها.

المحافظات الأعلى خطورة – بؤر التوتر المركزية

- **القنيطرة – المركز الأكثر هشاشة 19 حدثًا/ 104 انتهاكات** وتدل هذه الأرقام على أن القنيطرة تُعدّ أكثر المحافظات تعرضًا للانتهاكات خلال الفترة، بما يعكس حالة توتر مستمرة على الشريط الحدودي، وتداخل العمليات العسكرية مع الوجود المدني. تُصنف القنيطرة كـ **منطقة عالية الخطورة** نتيجة: تعرضها المتكرر لعمليات عبر الحدود وتعدد الفاعلين وضعف قدرة السكان على تجنب الضرر
- **حمص – انتهاكات مركّبة داخل الحدث الواحد ، 15 حدثًا/ 96 انتهاكًا** ، يشير ارتفاع الانتهاكات مقارنة بعدد الأحداث إلى أن كل حدث يتضمن عدة أنماط من الانتهاكات، وهو ما يشير إلى **طبيعة مركّبة** تشمل القوة المفرطة، الاعتقال، القيود على الحركة أو الخدمات، وانتهاكات اجتماعية–أمنية متداخلة.
- **حلب – مناطق نفوذ متعددة، 15 حدثًا، 93 انتهاكًا** ، يكشف هذا التوزيع عن تحديات حماية واسعة، حيث تشهد المحافظة تعددًا في الجهات المسيطرة، وتقاطعًا بين الانتهاكات المدنية والأمنية، ما يرفع من مستويات التعرض للخطر.
- **دمشق – ارتفاع الانتهاكات المرتبطة بالضبط الأمني ، 12 حدثًا/ 72 انتهاكًا** ، يعود النشاط المرتفع للانتهاكات في العاصمة إلى: المداهمات/ الاعتقالات/ القيود على الحياة المدنية وتُظهر البيانات أن طابع الانتهاكات في دمشق **مؤسسي** بامتياز.

- **اللاذقية – استمرار الانتهاكات داخل المؤسسات المدنية ، 11 حدثًا/ 66 انتهاكًا** تُظهر اللاذقية ارتفاعًا في الانتهاكات ذات الطابع الخدمي والإداري والاجتماعي، خصوصًا في القطاعات التعليمية والبلدية.

المحافظات المتوسطة – مناطق توتر مستمر

محافظات مثل **درعا(59/10)** ، **ريف دمشق(63/9)** ، **السويداء(50/8)** ، و**طرطوس (50/8)** تظهر مستويات متوسطة من الانتهاكات، ما يعكس: تدهور الأمن المحلي/ ضعف السلطات على ضبط النزاعات الأهلية/ انتشار السلاح/ تفاقم الانتهاكات الخدمية والإدارية هذه المناطق تُصنف كـ **مناطق توتر مستمر** لا تشهد انفجارات كبيرة لكنها تسجّل انتهاكات متكررة.

المحافظات الأقل تسجيلاً – لكن ليست الأقل خطورة بالضرورة الرقة – الحسكة – دير الزور – حماة

أرقام مثل: **الرقة(6/1) / الحسكة(22/4) / دير الزور /(16/3) / حماة(28/5)** تعكس **انخفاض مستوى التوثيق وليس دائمًا انخفاض مستوى الخطر.**

يمكن استخلاص ما يلي:

أ. تركز الانتهاكات في الجنوب والوسط يعكس نمطًا من التهديدات المباشرة ، القنيطرة وحمص تظهران كأعلى المحافظات تعرضًا للسلوكيات الضارة.

ب. ارتفاع الانتهاكات المركّبة داخل الحدث الواحد، خصوصًا في حمص وحلب، ما يدل على تدخلات متعددة الأوجه تؤثر على المدنيين في الوقت نفسه.

ج. استمرار الهشاشة البنيوية في العاصمة ، حجم الانتهاكات في دمشق يشير إلى أن بيئة الحماية ضعيفة رغم الوجود الأمني المكثف.

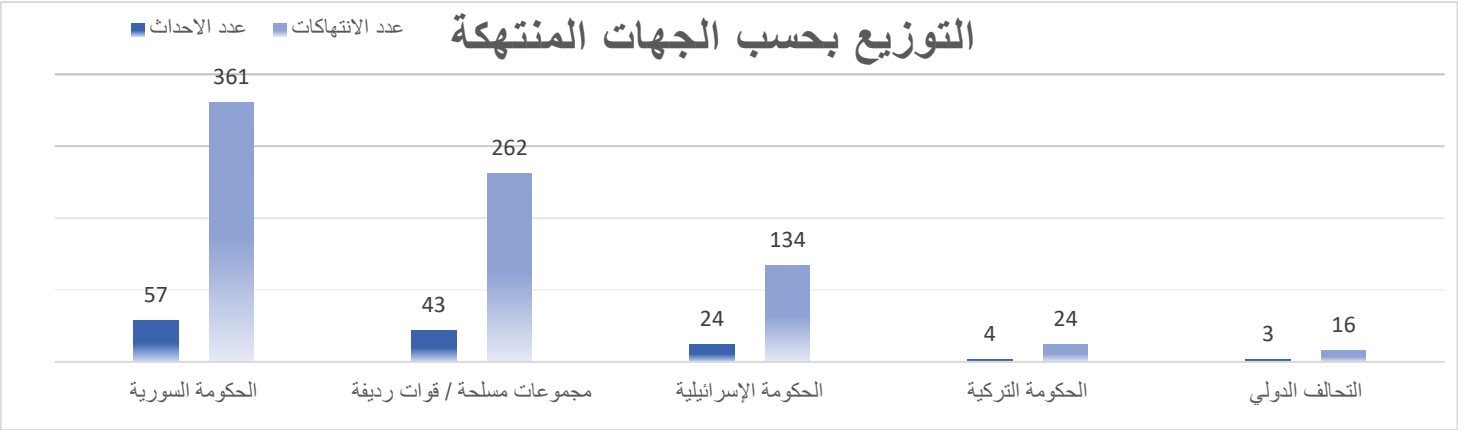

تُظهر البيانات المجمّعة خلال الأسبوع المنصرم استمرار اتساع نطاق الانتهاكات وتنوّع الجهات المرتكبة لها، في سياق بيئة أمنية شديدة الهشاشة وتعدد في مراكز السيطرة. ويتّضح من التوزيع الكمي والنوعي أن المسؤولية عن الانتهاكات لا تتركز في جهة واحدة، بل تتوزع بين أطراف حكومية وغير حكومية ومحلية ودولية.

الحكومة السورية — الجهة الأكثر تسجيلًا للانتهاكات: سجّلت الجهات الحكومية أعلى نسبة من الانتهاكات الموثّقة، مع **57 حدثًا** و**361 انتهاكًا**، وهو ما يشير إلى استمرار استخدام أدوات السلطة الأمنية والإدارية في ممارسات يُحتمل أنّها تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك:

- الاعتقال التعسفي
- القيود على حرية التنقل
- انتهاكات ترتبط بإدارة المرافق العامة والخدمات
- استخدام القوة في سياقات غير قتالية

هذا الحجم يعكس أن أدوات الضبط الحكومية ما تزال تعتمد على **المقاربات الأمنية** بدل المسارات القضائية أو الإدارية السليمة، مما يرفع من مخاطر الانتهاكات على السكان المدنيين.

المجموعات المسلحة / القوات الرديفة — فاعل ذو تأثير ميداني واسع: احتلت المجموعات المسلحة الرديفة المرتبة الثانية بعدد **43 حدثًا** و**262 انتهاكًا**.وتُظهر هذه الأرقام:

- توسّع دور هذه المجموعات في إدارة الحياة اليومية
- مشاركتها المباشرة في حوادث العنف
- ضعف الرقابة الرسمية عليها
- غياب سبل المحاسبة أو المساءلة

وتنطوي أفعال هذه المجموعات على نمط من الانتهاكات **عابر للمحافظات،** خصوصًا في الجنوب والوسط والشمال، ما يجعلها أحد أكثر الأطراف تأثيرًا على حماية المدنيين.

الحكومة الإسرائيلية — نشاط متزايد في المناطق الحدودية: سجّلت الحكومة الإسرائيلية **24 حدثًا** و**134 انتهاكًا،** معظمها في المناطق الجنوبية. ويعكس هذا النشاط:

- ازدياد العمليات العسكرية عبر الحدود
- تأثير العمليات على السكان المدنيين في المناطق القريبة
- تداخل النزاع المحلي مع التوترات الإقليمية

غالبية الانتهاكات المسجّلة ذات طابع **عسكري مباشر،** ما يرفع مستوى الخطورة على المدنيين مقارنة بالجهات المحلية.

الحكومة التركية — نشاط محدود لكن ذو أثر نوعي :سجّلت **4 أحداث** و**24 انتهاكًا.** وتتركز هذه الانتهاكات غالبًا في:

- المناطق الحدودية
- مواقع مدنية أو خدمية
- سياق العمليات الميدانية

ورغم انخفاض الأرقام، إلا أن طبيعتها تجعلها ذات أثر كبير على الفئات الأكثر ضعفًا.

التحالف الدولي — تدخل محدود ضمن إطار العمليات : سُجّل للتحالف الدولي **3 أحداث** و**16 انتهاكًا،** غالبًا في المناطق الشرقية. والشمالية وتشير البيانات إلى أن الانتهاكات المرتبطة بالتحالف ترتبط بـ:

- عمليات جوية
- دوريات عسكرية
- حوادث تحدث في محيط مناطق العمليات

وهي انتهاكات أقل عددًا لكنها **مرتبطة بسياق عسكري معقّد.**

الدلالات

1. **تعدد الجهات المرتكِبة** يعكس غياب سلطة مركزية قادرة على حماية المدنيين ضمن معايير القانون الدولي.
2. **ارتفاع الانتهاكات من الفاعلين غير الحكوميين** يشير إلى توسّع السيطرة الأمنية خارج الأطر الرسمية.

3. **النشاط المرتفع للحكومة الإسرائيلية في الجنوب** يدل على أن النزاع لم يعد محليًا محضًا، بل أصبح متداخلًا مع سياق إقليمي.
4. **الطبيعة المتنوعة للانتهاكات** (إدارية، أمنية، اجتماعية، عسكرية) تؤكد أن المدنيين يتأثرون بطيف واسع من السلوكيات الضارة، وليس فقط بالعنف المباشر.
5. **استمرار هشاشة البيئة الأمنية** يعزز مخاطر الانتهاكات المركّبة، خصوصًا في المحافظات ذات التماس العسكري أو التي تشهد تعددًا في القوى المحلية.

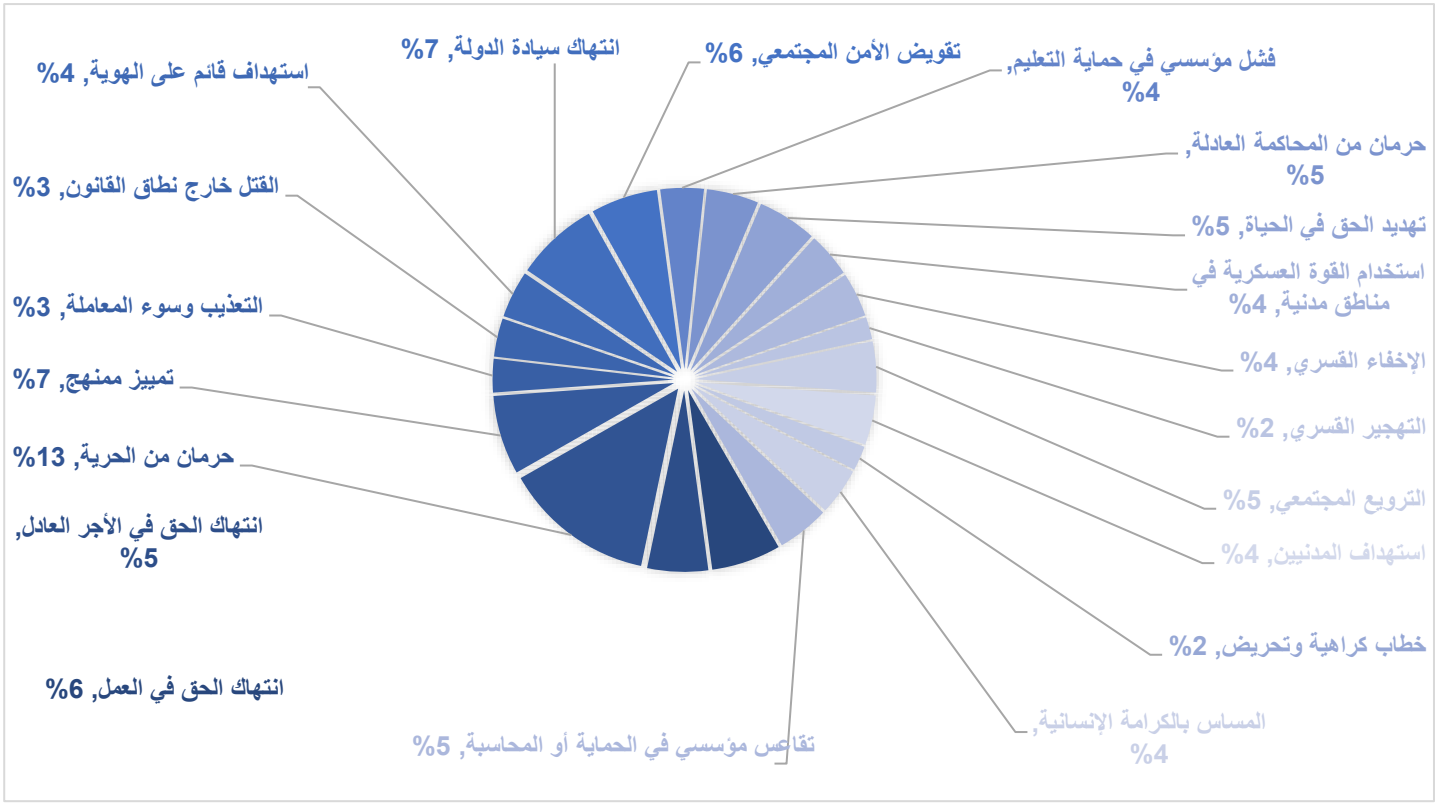

يُظهر الرسم البياني أنّ الانتهاكات الموثّقة خلال الفترة استمرار التوزيع على خمسة أنماط رئيسية تتقاطع جميعها في تعريض المدنيين لتهديد مباشر ومستمر؛ ويعكس بيئة حماية منهارة يتعرض فيها المدنيون لأشكال متعددة ومركّبة من الأذى المباشر والبنيوي دون وجود ضمانات فعلية للردع أو المحاسبة.

1. **الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية والحرية الشخصية:** تُظهر البيانات ارتفاعًا في الانتهاكات المباشرة على المدنيين مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التعذيب، والإخفاء القسري، ما يعكس استخدامًا مفرطًا للقوة وتهديدًا واضحًا للحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية في مناطق متعددة.
2. **تعريض المدنيين للخطر في سياق العمليات العسكرية:** الرسم يوضح تورّط عدة جهات في عمليات عسكرية داخل أو قرب مناطق مأهولة، نتج عنها استهداف مدنيين بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة إلى انتشار السلاح والفوضى التي رفعت مستوى التهديد اليومي للسكان.
3. **تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والخدمية:** تتجلى في حرمان الأفراد من التعليم والعمل والخدمات الأساسية، وفرض أعباء معيشية قسرية، ما يضع المدنيين أمام ضغوط اقتصادية واجتماعية تجعل حياتهم أقل استقرارًا وأكثر هشاشة.

4. **انهيار سيادة القانون وفشل منظومات الحماية والمحاسبة:** الرسم يعكس نمطًا متكررًا من الإجراءات التعسفية، غياب التحقيقات، ضعف القضاء، وغياب آليات محاسبة فعّالة، ما يسمح باستمرار الانتهاكات دون ردع أو مسؤولية.
5. **المساس بالكرامة الإنسانية والأمن المجتمعي:** تظهر نسب واضحة لسلوكيات تمسّ الكرامة مثل الإهانات، الترويع، خطاب الكراهية، والتحريض، ما يؤدي إلى تآكل الروابط المجتمعية وزيادة الشعور بعدم الأمان بين السكان.